أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على خلفية النزاع في سوريا في تشرين الأول 2019

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 3 تشرين الثاني 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة والمنهجية.

ثانياً: ملخص تشرين الأول.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على خلفية النزاع في سوريا في تشرين الأول.

رابعاً: المرفقات.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة والمنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر تشرين الأول 2019، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع الرئيسة في هذا الشهر، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة غير المشروعة (الذخائر العنقودية، الأسلحة الكيميائية، البراميل المتفجرة، الأسلحة الحارقة) وعلى عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة.

ويتضمَّن التقرير توزيعاً لحصيلة هذه الانتهاكات تبعاً للجهات الرئيسة الفاعلة، وهذا يحتاج في بعض الأحيان لمزيد من الوقت والتَّحقيق وخاصة في حال الهجمات المشتركة، وعندما لم نتمكن في بعض الأحيان من إسناد مسؤولية هجمات بعينها إلى جهة محددة، كما حصل في الهجمات الجوية التي تُنفذها الطائرات الحربية السورية أو الروسية، أو الهجمات السورية الإيرانية أو قوات سوريا الديمقراطية وقوات التَّحالف الدولي، فإننا نُشير في تلك الحالة إلى أنَّ هذا الهجوم هو مسؤولية مشتركة من حلف إلى أن يتم ترجيح مسؤولية أحد الجهتين عن الهجوم، أو يثبت لدينا أنَّ الهجوم فعلاً كان مشتركاً عبر تنسيق الجهتين معاً فيما بينهما. وفي حال لم نتمكن من إسناد الانتهاك لأحد الطرفين المتصارعين نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصَّل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وَرَدَ في هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثثَ الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة.

حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوَّرة والصّور، التي وثَّقها فريقنا أو التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتتضمَّن تلك الصور والفيديوهات على سبيل المثال: مواقع الهجمات، جثثَ الضحايا والمصابين، حجم الدمار، أسلحة وبقايا ذخائر عنقودية، وذخائر حارقة، كما يمكن أن تعود هذه الصور لضحايا بسبب التعذيب، وضحايا من الكوادر الطبية والإعلامية، الذين قضوا في هجمات شنَّتها أطراف النِّزاع. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصوَّر ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها،

وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى، نرجو الاطلاع على منهجيتنا [1].

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: ملخص تشرين الأول:

شهد شهر تشرين الأول استمرار الهجمات الأرضية لقوات النظام السوري على منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة (المؤلفة من محافظة إدلب وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية)، تركزت على ريف محافظة إدلب الجنوبي وريف محافظة حماة الغربي (كبلدات وقرى كنصفرة وحزارين، والنقير، والشيخ مصطفى، وكفر سجنة، وعابدين، وحيش، وأرينبة في إدلب، وسهل الغاب في حماة) متسببة في مقتل عشرات الضحايا المدنيين. كما تعرضت بلدات ريف إدلب الغربي (كبلدتي بداما والجانودية) لقصف أرضي شبه يومي بالتزامن مع الاشتباكات على محور الكبينة في محافظة اللاذقية بين قوات النظام السوري والميلشيات المساندة لها وفصائل في المعارضة المسلحة مع هيئة تحرير الشام. شهد النصف الثاني من الشهر عودة الطيران الحربي الروسي إلى السماء وتنفيذه هجمات تركزت على مناطق في جبل الأربعين وتفتناز وحزارين، وكفر نبل، وحاس، وبلدات ريف إدلب الجنوبي.

في 22/ تشرين الأول أعلنت رئاسة الجمهورية السورية عن زيارة لرئيس النظام السوري والقائد العام للجيش والقوات المسلحة إلى بلدة الهبيط في ريف إدلب الجنوبي وقد أظهرت مقاطع وصور بثتها المصادر الإعلامية للرئاسة، لقاءه بعناصر من قوات النظام السوري وإشرافه بشكل مباشر على عمليات قصف نفَّذتها مدفعية متمركزة في بلدة تلعاس في ريف إدلب الجنوبي، وهذا يُشير إلى أنه لا يزال المسؤول الرئيس عن كافة الانتهاكات التي مارستها القوات المسلحة السورية.

في 9/ تشرين الأول أعلنت السلطات التركية عن بدء عملية عسكرية في مناطق شرق الفرات أطلق عليها عملية نبع السلام بمشاركة كل من الجيش التركي وقوات الجيش الوطني (قوات مسلحة مدعومة من القوات التركية)، ذلك على طول الحدود السورية التركية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قوات مكونة بشكل أساسي من قوات حزب الاتحاد

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>> < <

الديمقراطي الكردي فرع حزب العمال الكردستاني)، وقد تسبَّبت الاشتباكات بين الطرفين وعمليات القصف في مقتل أعداد من المدنيين، كما خلفت أضراراً في مراكز حيوية مدنية وتشريداً لآلاف المدنيين بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقد أعلنت العديد من المنظمات الطبية عن إغلاق مرافق طبية تابعة لها في شمال شرق سوريا (محافظتي الرقة والحسكة) إثر بدء عملية نبع السلام، ذلك بسبب نزوح الكوادر الطبية العاملة فيها.

في 17/ تشرين الأول تم تعليق هجمات عملية نبع السلام لمدة 120 ساعة وشهدت المنطقة إثر ذلك هدوءاً نسبياً وانخفاضاً في وتيرة الانتهاكات، وعودة لعدد من المشردين، حتى 22/ تشرين الأول حين تم الإعلان عن إنهاء عملية نبع السلام عقب الاجتماع بين الرئيسين التركي والروسي في مدينة سوتشي الروسية.

لاحظنا في شهر تشرين الأول ازدياد عدد التفجيرات في مناطق بريف حلب والحسكة ودير الزور استهدف معظمها تجمعات للمدنيين، كالأسواق؛ متسبباً في مقتل وجرح عشرات المدنيين. كما شهدت معظم المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري عموماً ومحافظتي درعا وإدلب خصوصاً عمليات اغتيال بوتيرة مرتفعة نسبياً.

استمرَّت قوات النظام السوري في تشرين الأول بملاحقة واعتقال اللاجئين العائدين إلى سوريا عبر المعابر البرية أو بعد وصولهم إلى مناطقهم، تركزت الاعتقالات ضد العائدين من معبر كسب الحدودي مع تركيا ولم تستثنِ النساء، كما استهدفت المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، وقد تركزت هذه الاعتقالات في محافظتي ريف دمشق ودير الزور. كما سجلنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين في المناطق التي قامت بالانتشار فيها مؤخراً على الطرق الواصلة بين محافظتي الرقة والحسكة بعد انسحاب قوات سوريا الديمقراطية منها.

كما رصدنا قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال في المناطق التي قامت بالانسحاب منها في محافظة الحسكة، استهدفت وجهاء وأفراداً عدة ينتمون إلى العائلة ذاتها دون توجيه تهم واضحة واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

كما شهدَ تشرين الأول عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات مجتمع مدني، ونشطاء إعلاميين ومعلمين وطلاب ورجال دين ولم تستثنِ الأطفال والكهول، فيما قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها بعمليات اعتقال وخطف شملت الرجال والنساء والأطفال، وتركَّزت هذه العمليات في منطقة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي كان جلها دون وجود إذن قضائي وبدون توجيه تهمٍ واضحة.

أسفر الهدوء النسبي في العمليات العسكرية في منطقة خفض التصعيد الرابعة في عودة آلاف النازحين إلى قراهم وبلداتهم نظراً للظروف المعيشية السيئة في المخيمات، خاصة العشوائية منها. أما في شمال شرق سوريا فتسبَّبت عملية نبع السلام بحركة نزوح كبيرة من المناطق الواقعة قرب الحدود السورية التركية، بعضها من مناطق لم يسبق لسكانها النزوح منها، كمنطقة

المالكية شمال محافظة الحسكة. وقد بلغ عدد النازحين في شمال شرق سوريا قرابة 160 ألف نازح، عاد قرابة 55 ألف منهم إلى مناطقهم إثر الإعلان عن توقف عملية نبع السلام، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فيما لا يزال الباقون يعيشون في مخيمات تفتقر لأبسط مقومات الحياة. تسبَّبت العمليات العسكرية لعملية نبع السلام في محيط بعض المخيمات القريبة من الحدود التركية السورية والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (كمخيم عين عيسى في ريف الرقة الشمالي والمبروكة في ريف الحسكة الشمالي الغربي) في تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، كما قامت قوات سوريا الديمقراطية بإجلاء النازحين إلى مخيمات أخرى، وقد شهدت هذه المخيمات انفلاتاً أمنياً واضحاً ويبدو أنه كان مقصوداً وقد تسبَّب في هروب بعض النازحين.

وثَّقنا في هذا الشهر استمرار قوات النظام السوري باستخدام الذخائر العنقودية حيث شنَّت هجمات عدة باستخدام هذه الذخائر، كما ألقى سلاح الجو السوري عشرات البراميل المتفجرة، جميعها على محور تلال كبينة في ريف محافظة اللاذقية. كما شهد تشرين الأول استمرار خروج مظاهرات في محافظة دير الزور طالبت قوات التحالف الدولي بطرد الميليشيات الإيرانية وقوات النظام السوري من القرى والبلدات التي تُسيطر عليها شرق الفرات وتحديداً مِن كل من (الصالحية ومراط وخشام ومظلوم وحطلة).

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على خلفية النزاع في سوريا في تشرين الأول:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا.

حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان على خلفية النزاع في سوريا في تشرين الأول 2019

قوات النظام السوري	القوات الروسية	قوات سوريا الديمقراطية	التنظيمات الإسلامية المتشددة: تنظيم داعش	التنظيمات الإسلامية المتشددة: هيئة تحرير الشام	فصائل في المعارضة المسلحة	قوات التحالف الدولي	جهات أخرى
القتل خارج نطاق القانون							
52 مدني 8 سيدة (أنثى بالغة) 5 طفل 27 شخص بسبب التعذيب 1 مجزرة	3 مدني 1 سيدة (أنثى بالغة)	30 مدني 6 سيدة (أنثى بالغة) 2 طفل	3	2			81 مدني 14 سيدة (أنثى بالغة) 10 طفل 2 كوادر إعلامية
الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير المشروع							
98 شخصاً بينهم 4 2		46 شخصاً		17 شخصاً	22 شخصاً بينهم 2 3		
الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية							
9 حادثة اعتداء بينهم 3 مدارس 1 منشآت طبية 1 أماكن عبادة		3 حادثة اعتداء بينهم 2 مدارس					13 حادثة اعتداء بينهم 1 منشآت طبية 2 أماكن عبادة
حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة							
3 هجوم بذخائر عنقودية							

ما لا يقل عن 117 برميلاً متفجراً ألقاها سلاح الجو التابع لقوات النظام السوري.

مدني | سيدة (أنثى بالغة) | طفل | كوادر إعلامية | أماكن عبادة | منشآت طبية | مدارس | هجوم بذخائر عنقودية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول مقتل 171 مدنياً، بينهم 28 طفلاً و18 سيدة (أنثى بالغة)، من بين الضحايا اثنان من الكوادر الإعلامية. كما وثقنا مقتل 27 شخصاً قضوا بسبب التعذيب، جميعهم مدنيون. وسجلنا ما لا يقل عن مجزرة واحدة. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تشمل حصيلة الضحايا المذكورة، الضحايا المدنيين الذين قتلوا في بلدان الجوار على خلفية النزاع في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)**: 52 بينهم 8 طفلاً و5 سيدة (أنثى بالغة)
- **القوات الروسية**: 3 بينهم 1 سيدة
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة**:
  - تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 3
  - هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 2
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي)**: 30 بينهم 6 طفلاً، و2 سيدة
- **جهات أخرى**: 81 بينهم 14 طفلاً و10 سيدة

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 183 حالة اعتقال تعسفي بينها 6 طفلاً و5 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظة ريف دمشق. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري**: 98 بينهم 4 طفلاً و2 سيدة
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة**:
  - هيئة تحرير الشام: 17
- **فصائل في المعارضة المسلحة**: 22 بينها 2 طفلاً، و3 سيدة
- **قوات سوريا الديمقراطية**: 46

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 25 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 6 حوادث اعتداء على مدارس، و1 على منشأة طبية، و3 على أماكن عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب الأطراف الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 9
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 3
- **جهات أخرى:** 13

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المُعتدى عليه	قوات النظام السوري	قوات سوريا الديمقراطية	جهات أخرى
المراكز الحيوية الدينية			
المساجد	1		1
الكنائس والأديرة			1
المراكز الحيوية التربوية			
المدارس	3	2	1
المراكز الحيوية الطبية			
المنشآت الطبية	1		
المربعات السكانية			
الأسواق	1		2
الشارات الدولية الخاصة			
الهلال الأحمر			1
البنى التحتية			
محطات ومصادر الطاقة			1
المنشآت والمصادر المائية	1		1
المقرات الخدمية الرسمية			4
الأفران	1		1
مخيمات النازحين			
مخيمات النازحين	1	1	
المجموع:	**9**	**3**	**13**

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2019 حتى تشرين الثاني من العام ذاته 678 حادثة اعتداء على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

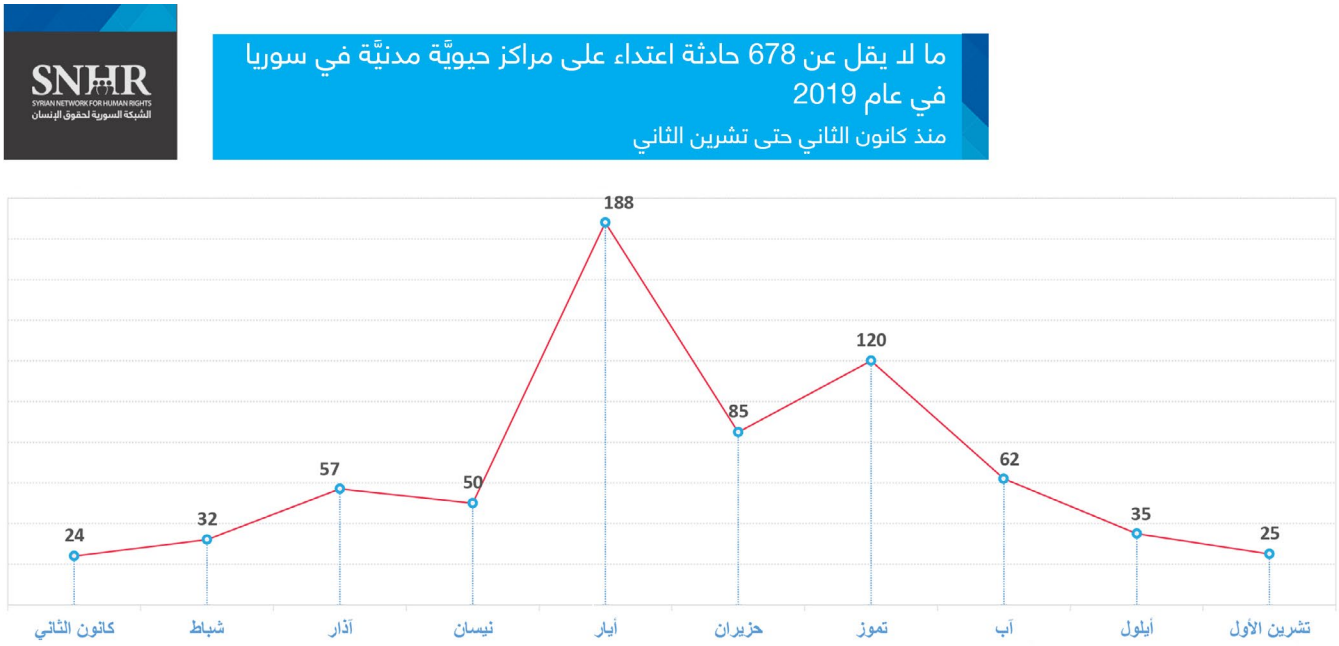

يظهر المخطط السابق أن شهر أيار كان الأعلى من حيث حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية. فيما سجلنا انخفاضاً ملحوظاً في شهر تشرين الأول المنصرم؛ نظراً لمحدودية المناطق التي تعرضت لعمليات عسكرية في هذا الشهر.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في تشرين الأول:

السبت 28/ أيلول/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على مدرسة عائدون في قرية حورتة في جبل شحشبو بريف محافظة حماة الغربي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المدرسة، وإصابة أثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع قرية حورتة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

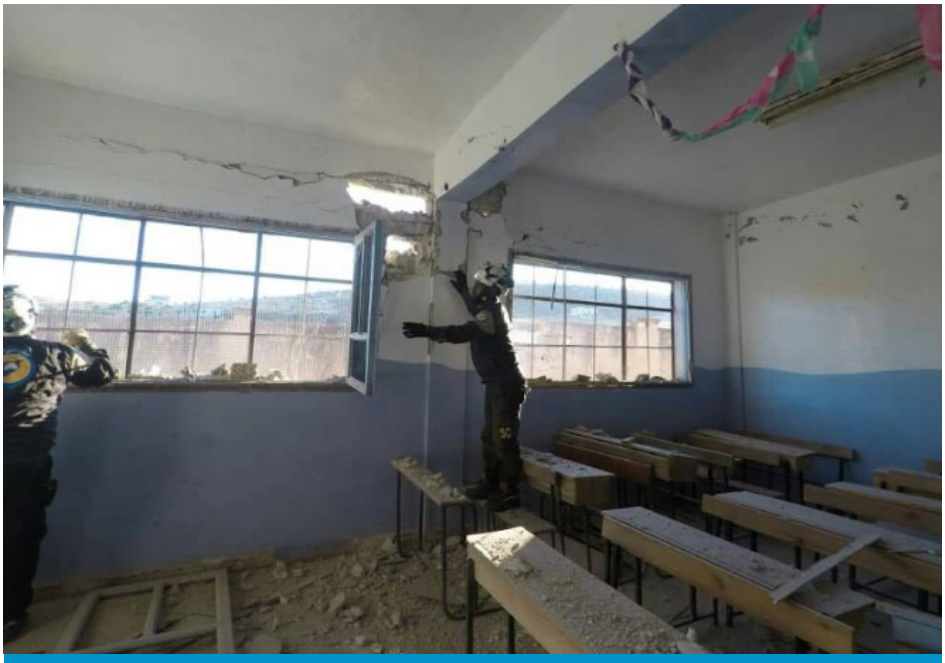

أضرار إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري على مدرسة عائدون في قرية حورته/ حماة – 28/ أيلول/ 2019

الخميس 3/ تشرين الأول/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذائف عدة على مدينة معرة النعمان بريف محافظة إدلب الجنوبي، أصابت إحداها سور مركز الرعاية الصحية الأولية المدعوم من قبل منظمة Syria Relief؛ ما أدى إلى إصابة 6 مدنيين بجراح، بينهم طبيب أسنان يعمل في المركز، إضافة إلى دمار جزئي في سور المركز، وإصابة العيادة السنية والصيدلية ضمن المركز بأضرار مادية متوسطة، كما تضررت بعض خزانات المياه. تخضع مدينة معرة النعمان لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

وقد أصدرت كل من منظمتي Syria Relief وSave the Children الداعمتين للمركز بياناً يُدين الاعتداء على المنشأة.

أضرار في مركز الرعاية الصحية الأولية في مدينة معرة النعمان بإدلب إثر هجوم أرضي لقوات النظام السوري في 3/ تشرين الأول/ 2019

الخميس 3/ تشرين الأول/ 2019 أقدَم مسلحون على تفجير مبنى المجلس المحلي التابع لقوات سوريا الديمقراطية في قرية الدحلة بريف محافظة دير الزور الشرقي، بواسطة عبوات ناسفة؛ ما أدى إلى دمار كبير في المبنى، وخروجه عن الخدمة، لا نزال نحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع قرية الدحلة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

السبت 5/ تشرين الأول/ 2019 انفجرت درّاجة ناريّة مفخّخة وسط السوق المركزي في بلدة قباسين بريف محافظة حلب الشرقي؛ ما أدى إلى إصابة 13 مدنياً بجراح، إضافةً إلى إصابة عدد من المحلات التجارية ومرافق السوق بأضرار مادية كبيرة، لا نزال نحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع بلدة قباسين لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

أضرار في السوق المركزي في بلدة قباسين في حلب إثر انفجار دراجة نارية مفخخة في 5/ تشرين الأول/ 2019

الثلاثاء 8/ تشرين الأول/ 2019 أقدمت عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية على اقتحام مدرسة زينب بنت الحسين الإعدادية –الواقعة في شارع السوق– ومدرسة تل أبيض الشرقي –الواقعة على أطراف المدينة– في مدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي؛ وقامت العناصر بإغلاق المدرستين والاستيلاء عليهما بغية تحويلهما إلى مقرات عسكرية. كانت المدينة خاضعةً لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات عملية نبع السلام (القوات التركية وقوات الجيش الوطني) لحظة إعداد التقرير–.

الأربعاء 9/ تشرين الأول/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات عملية نبع السلام (القوات التركية وقوات الجيش الوطني) قذائف عدة قرب كنيسة مار جرجس للآشوريين في حي البشيرية في مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي؛ ما أدى إلى إصابة بناء الكنيسة وأثاثها بأضرار مادية متوسطة. تخضع مدينة القامشلي لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

الأربعاء 9/ تشرين الأول/ 2019 قرابة الساعة 15:00 قصفت مدفعية تابعة لقوات عملية نبع السلام (القوات التركية وقوات الجيش الوطني) عشرة قذائف على صالة ضخ المياه في محطة علوك للمياه في قرية علوك التابعة لناحية رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي؛ ما تسبب بأضرار مادية متوسطة في الصالة وخطوط التغذية الكهربائية وخروج المحطة عن الخدمة. نشير إلى أن محطة علوك تعمل على تعقيم وضخ مياه قرابة 35 بئر ارتوازي موجودة قرب الحدود السورية التركية إلى سكان مدينة الحسكة وريف محافظة الحسكة الجنوبي. تخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول ما لا يقل عن 3 هجمات استخدمت فيها ذخائر عنقودية، نفَّذتها قوات النظام السوري على محافظة إدلب، وقد تسبَّبت هذه الهجمات في مقتل طفل وسيدة وإصابة ما لا يقل عن 5 مدنيين بجراح.

ألقى طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح ما لا يقل عن 117 برميلاً متفجراً جميعها في محافظة اللاذقية.

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الهجمات العشوائية واستخدام الأسلحة غير المشروعة التي تمكنا من توثيقها في تشرين الأول:

السبت 12/ تشرين الأول/ 2019 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري صواريخ عدة محملة بذخائر عنقودية على بلدة البارة في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، انتشرت المخلفات على مساحة واسعة وبالقرب من مدرسة إسماعيل لاطه، تسبَّب القصف بأضرار مادية بسيطة في بناء المدرسة، وإصابة ما لا يقل عن 3 مدنيين، تخضع البلدة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

مخلفات ذخيرة عنقودية قصفتها راجمة صواريخ تابعة للنظام السوري على بلدة البارة في إدلب في 12/ تشرين الأول/ 2019

رابعاً: مرفقات:

توثيق مقتل 171 مدنيا بينهم 2 من الكوادر الإعلامية على خلفية النزاع في سوريا في تشرين الأول 2019

توثيق ما لا يقل عن 183 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في تشرين الأول 2019

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

• أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.

• لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.

• لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.

• إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

• إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات الحلف "قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية" تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.

• انتهكت التنظيمات الإسلامية المتشددة القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين، وأضرار في مراكز حيوية مدنية.

• خرقت فصائل في المعارضة المسلحة قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

• إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.

• على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.

• مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

• على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع.

• تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التَّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.

• إنشاء منصَّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

• فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

• جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

• إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.

• إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

• التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.

• إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.

• الكشف عن مصير قرابة 82 ألف مواطن سوري اعتقلتهم الأجهزة الأمنية وأخفت مصيرهم حتى الآن.

• الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

• فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.

• تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.

• التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.

• على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

• التَّوقف عن استخدام الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة بالسكان وتعويض الضحايا وذويهم عن جميع الأضرار البشرية والمادية، التي لحقت بهم من استخدام هذه الأسلحة، وتقديم العلاج لعشرات المصابين المدنيين.

• نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

• البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 82 ألف مختفٍ لدى النظام السوري.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

• يتوجَّب على دول التَّحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح بأنّ بعضَ عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.

• يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه مسؤولية الدول الداعمة، وإنَّ استمرار تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح والدَّعم مع العلم بأنها تقوم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني يعتبر مساهمة في هذه الانتهاكات.

• على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

• يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.

إلى تحالف عملية نبع السلام:

• يتوجَّب عليها أن تحقق في الحوادث التي خلفت سقوط ضحايا مدنيين ومعرفة أسباب ذلك، وتعويض الضحايا، ومحاسبة المتورطين من أجل منع تكرار ذلك.

• يجب على لجنة متابعة التجاوزات والمخالفات المشكَّلة من قبل وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقّتة نشر ما توصلت إليه من تحقيقات عن وقوع انتهاكات على موقع إلكتروني خاص، وتحديث تلك البيانات، ووضع توصيات ومتابعة تنفيذها.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

• ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

• التَّعهد بالتَّوقف عن أيَّة عمليات اعتقال تعسفي، والتَّحقيق في الحوادث التي خلَّفت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

• اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

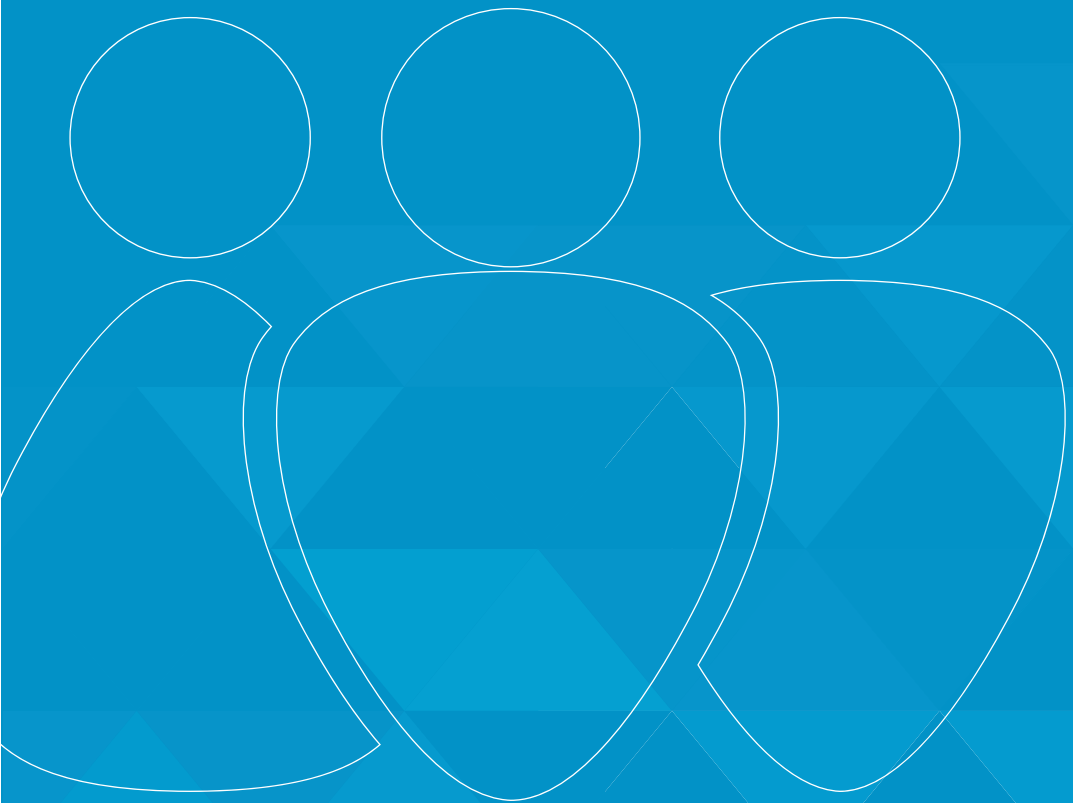

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org